

مصادقية • مواطنة، عمل • حرية، مسؤولية

بِئِي وَوَطَنِي

وَحَدَّثْنَا فِي تَتَوَعْنَا

مِثَاقَنَا

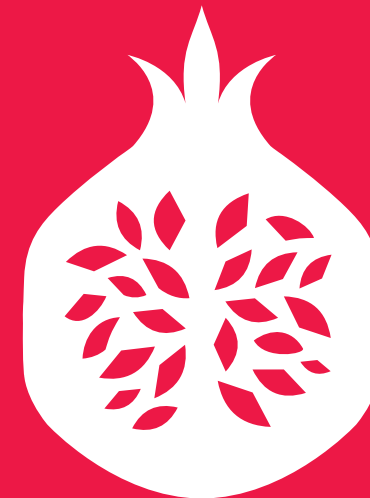
شُكُونُهُمْ بِنِي وَطَنِي ؟

بِنِي وَطَنِي تَوَانِسَة يَحْبُوا بِلَادَهُمْ وَ يَحْبُوا يُغَرِّزُوا الْقُدَامَ تَلَمُّوا مَعَ بَعْضُهُمْ فِي حَرَكَة سِيَّاسِيَّة
إِنطَلَقَتْ مِنْ قَلْبِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِي فِيهِمْ شُكُونٌ يَنْشِطُ فِي السِّيَاسَة مِنْ قَبْلُ وَ فِيهِمْ أَغْلَبِيَّة
مِنْ نَاسٍ عُمُرُهَا مَا عَمِلَتْ السِّيَاسَة بِالْمَعْنَى السَّائِدَ لَكِنْ تَخْدِمُ فِي بِلَادِهَا وَ تَقَدَّسَ قِيَمَة الْعَمَلِ وَ
الْمُوَاطَنَة وَرُوحُ الْمَسْئُولِيَّة وَ الْحَاجَة إِلَى الْحُرِّيَّة وَ الْمَصْنَدَاقِيَّة وَ قَرَّرُوا بَاشَ يَكُونُوا الْيَوْمَ فَاعِلِينَ
فِي تَغْيِيرِ مَصِيرُهُمْ لِتُونِسَ أَجْمَلٍ لِيَهُمْ وَ لِلْأَجْيَالِ الْقَادِمَة.

بِنِي وَطَنِي هُمَا، إِنْتُمْ، أَحْنَا، هِي، هُو، كُل وَاحِدٍ يَنْتَمِي لِعَائِلَة تُونِسِيَّة عَادِيَّة كَيْمَا آلَافِ الْعَائِلَاتِ
وَ قَرَأَ عَلَى نَفْسِهِ وَ سَهَرَ وَ تَعَبَ وَ نَجَحَ. هُو يَنْجُمُ يَكُونُ قُدْوَة وَ مِثَالٌ لِلْحُلُمِ التُّونِسِيِّ هُو
يَشْبِهُ لِلْمَحِيطِ إِلَي يَعْيشُ فِيهِ يَشْبِهُ لِلِي هُو مَعَاهُمْ الْيَوْمَ وَإِلَي يَوْمُنُو كَيْفُو بِنَفْسِ الْوُطَنِ وَ نَفْسِ
الْبِرْثَامِجِ. هُوَمَا وَلَادَ الْمَدْرَسَة التُّونِسِيَّة مِنْ بَنَزَرَتْ إِلَى تَطَاوِينَ أَمْنُوا بِحُظُوظِهِمْ وَ قَرَأُوا وَوَصَلُوا
وَ فَمَا شُكُونٌ مِزَالٌ يَقْرَأُ وَ فَمَا شُكُونٌ بَطَالٌ أَمَا عِنْدُو حِلْمَة تُولِدَتْ فِي مَخُو وَعَازِمَ بَشَ يَحَقِّقُهَا وَ
مَا هِيَاشَ دِيمَا وَظِيْفَة عُمُومِيَّة رَاهُو ! حِلْمَتُهَا هِي، هُو، هُوَمَا، إِنْتُمْ ، أَحْنَا الْكُلْ حِلْمَتُنَا أَكْبَرُ :

تُونِسَ أَفْضَلُ ! خَاطَرَ تَحْقِيقِ الْذَاتِ حِكَايَة لَازِمَ تَبْدَأَ فِي غَفُولَتُنَا.

بِنِي وَطَنِي



الرُّمَّانَةُ شِعَارُنَا، وَ 24 حَبَّة رُمَّانَ تَرْمُرُ لِـ 24
وَلَايَة تُونِسِيَّة رَمَزُ الْوَحْدَةِ فِي التَّنَوُّعِ وَفَاكِهَةُ
الرُّمَّانُ عَبَرُ التَّارِيخِ رَمَزُ الْوَحْدَةِ فِي التَّنَوُّعِ

تمّت صياغة هذا الميثاق ببادرة من مجموعة من الوطنيين الأحرار الذين يغارون على تونس و يؤمنون بمستقبلها و بالاستحقاقات التي سقط من أجلها شهداء تونس من أطفال و شباب و نساء و رجال ، وهي الحرية و الكرامة و العدالة.

و هو يهدف إلى ضبط جملة من المبادئ و القيم و الرّكانز التي تشكّل قاعدة العمل السياسي الذي نننجه، فروحه من روح كل من يسري في شرايينه حب تونس وبرنامجها مستمد من متطلبات الواقع . بعد أن انصهر في أعماق المجتمع التونسي و تعرّف على حاجياته حسب الأولويات من الحياتية إلى الرفاهية . حتى يتمكن من تقديم الحلول الناجعة لتحقيق طموحات هذا الشعب، وذلك في مناخ مواطنة و في وسط سياسي يلتزم بالأخلاقيات و يحترم الحريات. يرمي هذا الميثاق إلى تفعيل دور المؤسسات والتفاعل البناء مع المجتمع المدني و العمل النقابي و يتمسك بهيبة الدولة وعلوية القانون و فخر الجيش و المؤسسة الأمنية و الأمن مع توفير الآليات الحديثة لتطبيقه. هذا الميثاق يصبو إلى تحقيق العدالة الاجتماعية و التقليل من الفوارق الطبقية و الجهوية و بين الفئات والأجناس مع حماية الأقليات وحقوق ذوي الحاجيات الخصوصية و الأخذ بالاعتبار الخاصيات الديمغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمجتمع التونسي. مرجعيّات الميثاق هي كلّ ما يجمع و لا يفرّق، هو تاريخ تونس الذي يمتدّ على آلاف السنين في تواصل مع حركة الإصلاح وأسس الجمهورية.

تنمو حركتنا السياسية التي تهدف إلى إدماج روح و عمق المجتمع المدني في كنانة الهوية التّونسية بعناصرها الثّابتة من لغة ودين و ثقافة، يحمل في طياته انتماننا إلى العالم العربي الإسلامي و تشبثنا بمحيطنا المغرب الكبير و قارّتنا الإفريقيّة و فضاننا المتوسطي، كمصادر إثراء وأصالّة وانفتاح.

يبني حاضر الميثاق لأسس الجمهورية التونسية الثانية. هو يعكس الحاجة الضرورية إلى قطيعة حقيقيّة لا بمفهوم التنصل من الماضي و لكن بمفهومها الثوري الخلاق. قطيعة تمكّن من تغيير عقلية الاستهلاك السلبي إلى عقلية العمل و الإنتاجيّة، تثمن الالتزام بواجبات المواطنة كالمطالبة بحقوقها وتكرّس لتعصير الدولة كأساس لبناء تونس الحديثة.

يحدّد هذا الميثاق آفاق العمل و التحرك السياسي في النّقاط و المحاور التالية:

الضوابط العامة ذات الصبغة القيمية

1. التمسك بالحريات و مبادئ المواطنة و الدولة المدنية و الجمهورية والديمقراطيّة و العدالة الاجتماعية.
2. الالتزام بعدم الخلط بين الدين و السياسة.
3. المراهنة على الشّباب : الإنصات إلى مشاغله، تشريكه في اخذ القرار و العمل السياسي وضمن تمثيليته و توفير الوسائل التي تمكنه من التكوين و الخلق و الإبداع و التميز.
4. تمكين المرأة من منزلة المواطنة كاملة الحقوق و الواجبات بكونها عنصر فاعل في المجتمع على أساس التناسف.
5. إيلاء اهتمام خاص ب كبار السن و الاستفادة من خبراتهم و الاعتناء بهم.
6. ترسيخ ثقافة العمل و التنافس النزيه.
7. ضمان إعلام حر و متنوع و مسؤول.
8. اعتبار المجتمع المدني شريك أساسي في كلّ المجالات.
9. اعتبار السلم و التسامح و نبذ العنف قيم ثابتة في المجتمع.

الضوابط ذات الصبغة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية

1. وضع الدولة لسياسات عامة تحمل رؤية شاملة على المدى القصير و المتوسط و البعيد و تأكيد مسؤولياتها خاصة في المجال الاجتماعي كالتعليم ، الصحة، الثقافة، النقل و البنية التحتية.
2. توفير الأمن وضمن الأمان ووضع استراتيجية لمقاومة الارهاب و تداعياته على الصعيد الوطني والدولي
3. دعم القطاع الخاص بتوفير الإطار القانوني و المناخ الملائم للاستثمار في الداخل و الخارج.
4. تحقيق تنمية مستدامة متطوّرة و ديناميكية تركز على تقسيم إقليمي في شكل أقطاب تركز على مخططات و تعتمد على إمكانيات الجهات و طاقاتها و خصوصيات كل منها تحمل روح اللامركزية و التمييز الإيجابي و تعمل على تقديم خارطة متوازنة مؤهلة لاستقطاب الاستثمار و الرفع في الإنتاجية و القدرة التنافسية على التسويق، ومحافظة على البيئة السليمة.

5. توفير الوسائل التي تمكّن كلّ مواطن من فرص التشغيل و ووضع إستراتيجية وطنية للتكوين المهني تتماشى مع سوق الشغل و الرؤية الاقتصادية المستقبلية لتونس.
6. ضمان الحق في جودة التعليم منذ الطفولة المبكرة ووضع استراتيجيه تربوية تتماشى مع النظرة المستقبلية العصرية.
7. ضمان الحق في الصحة و جودة الخدمات بالاعتماد على إصلاح عميق للقطاع و انتهاج خيار سياسة الوقاية و الاقتصاد الصحي للقدرة على تغطية تكلفة الخدمات الصحية في المستقبل.
8. تطوير البنية الأساسية و إحداث المرافق الضرورية بكامل تراب الجمهورية.
9. توفير و تعصير شبكة نقل و مواصلات تتلاءم مع حاجيات المجتمع التونسي للقرن الواحد و العشرين.
10. تطوير العمل الثقافي ليكون سندا للتّمية البشرية و سلاحا ضروريا في المجتمع و زرع ثقافة نبذ العنف و والتّعصّب والجهويّات.
11. وضع سياسة مالية تستجيب لمتطلبات المشروع الاقتصادي و الاجتماعي حسب سلم أولويات و مواعيد مرسومة.
12. تركيز منظومة قضائيّة عصرية كفيلة بترسيخ دولة القانون و المؤسسات.
13. تحديث الادارة و الوظيفة العمومية و تطوير الاطار القانوني وحوكمة الموارد البشرية مع وضع آليات لاستقطاب الكفاءات وتقريب الخدمات من المواطن و الارتقاء بجودتها في مؤسسات الدولة و توفير الوسائل لتيسير المعاملات وتحديث وسائل الاتصال و البرمجة.
14. وضع خطة عملية لتحقيق الشفافية و مقاومة الفساد.
15. إصلاح جذري للمنظومة الجبائية.
16. إصلاح أنظمة الصناديق الاجتماعيّة و وضع آليات التفعيل وروزنامة التنفيذ لضمان التغطية و ديمومتها
17. وضع الإمكانيات والإطار القانوني و كافة الآليات اللازمة لتشجيع الاستثمار التونسي بالداخل والخارج و الاستثمار الأجنبي بتونس و دعم الإنتاج التونسي في التسويق الداخلي و مساعدته على تحسين القدرة التنافسية بالخارج.
18. اعتبار القطاع الفلاحي ركيزة من ركائز الاقتصاد و وضع خارطة فلاحية واستراتيجية للموارد المائية تعتمد على خصوصيات الجهات مع تقنين القطاع و ترشيد اقتصاده وسياسة تسويقه.
19. تقديم برنامج عملي يركز على نظرة استشرافية و تشاركية لاستغلال موارد الطاقة و الثروات المنجمية
20. تطوير القطاع السياحي بتسهيل الإجراءات الإدارية و المالية و توفير البنية التحتية الملائمة و التكوين المناسب و تشجيع الاستثمار الخاص.
21. انتهاج خيار اتّحاد المغرب العربي كقوة متكاملة و فاعلة.
22. دعم التبادل الاقتصادي و التبادل التجاري مع أوروبا والتركيز على المحيط الإفريقي و المتوسطي كمناخ طبيعي للانفتاح الاقتصادي و التبادل التجاري مع العمل على تطويره مع بقية البلدان المتعامل معها مع تقديم تصوّر لأسواق جديدة .
23. تركيز سياسة دبلوماسية متألقة تحمل استراتيجية واضحة و مسؤولة و تعمل على ترسيخ علاقات شراكة متطورة مع الدول الصديقة و الشقيقة لتمكين تونس من موقع متميّز مع التّشبّث بعدالة القضية الفلسطينية.
24. الحرص على تفعيل دور التونسيين المقيمين خارج الوطن في مختلف الميادين، و أن يكونوا دائما محلّ رعاية وطنهم.



بَنِي وَطَنِي

و خلاصة القول، فهذا الميثاق هو مجال عملنا السياسي، هو طريق نحو المستقبل، طع مع التفكير النمطي و العمل السياسي الغير أخلاقي و يقاوم الفساد و يرسي لهيبة الدولة و علوية القانون، و ينفّث على المستقبل بكلّ تفاؤل.